مجلة الحقوق

عاصمة الثقافة والإعلام العربي 2025

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الواقعة في مضيق هرمز: إشكاليات التوصيف القانوني

الدكتور / فلاديسلاف تولستيخ

الدكتور / جوني عاصي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

العدد ٤ - السنة ٤٩

جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ - ديسمبر ٢٠٢٥م

???

النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الواقعة في مضيق هرمز: إشكاليات التوصيف القانوني

الدكتور / فلاديسلاف تولستيخ*
الدكتور / جوني عاصي**

ملخص

الأهداف: تسمح دراسة النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بتسليط الضوء على الديناميات الجيوسياسية والتوترات الثقافية والأيديولوجية، فضلاً عن المنافسة الاقتصادية التي تميز هذه المنطقة. **النهج:** في هذه المقالة، تم تبني النهج التحليلي. يستعرض المؤلفان تاريخ النزاع، ومواقف أطرافه، ومقاربات التوصيف القانوني، ويطرحان مقترحات لتسويته. تؤكد إيران ملكيتها لهذه الجزر منذ آلاف السنين، مستشهدة بوثائق وخرائط بريطانية. كما تشكك في الاحتلال العربي للجزر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وتعترض الإمارات العربية المتحدة على هذه المواقف، مستشهدة بالاحتلال السلمي من قبل قبيلة القاسمي ومفهوم الجذور التاريخية. **النتائج:** تظهر هذه الدراسة أن موقف الإمارات العربية المتحدة أكثر وجاهة وفقاً للنظرية القانونية الدولية المعاصرة والمحاكم الدولية. وقد تؤدي نُهج أخرى، لا تأخذ في الاعتبار الهيمنة الاستعمارية، إلى استنتاجات مختلفة. منها: النهج القائم على مبدأ التجاور الذي يمكن أن يوفر أساساً للتسوية ويمكن أن يفي، بشكل أفضل، بمتطلبات السلام والنظام في هذا الجزء من الخليج الفارسي-العربي. **في الختام**، يبدو أن الديناميات السياسية السائدة في المناطق غير الأوروبية لا تعكس تلك السائدة في القارة الأوروبية. هذه التباينات تحفز على تطبيق نهج قانونية جديدة تهدف إلى حل النزاعات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: علاقات عربية-إيرانية، قانون دولي، محاكم دولية، الخليج الفارسي-العربي، منازعات إقليمية.

* أستاذ في قسم القانون الدولي، وزارة الخارجية الروسية، باحث أول، معهد الدراسات الشرقية، الأكاديمية الروسية للعلوم؛ موسكو. الإيميل: vlt73@mail.ru

** أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. المؤلف المراسل. الإيميل: joni.aasi@najah.edu

- تسلّم البحث في: ١٦/ ٤/ ٢٠٢٤، أجيز للنشر في: ٢١/ ١٠/ ٢٠٢٤.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص٤٩٩

المقدمة

وفقاً لجون آلن (Jean Allain)، لا يُنظر إلى القانون الدولي، القائم على فكرة التفوق الحضاري، في الشرق الأوسط على أنه "درع" بل "سيف" (تماماً كما تنظر الطبقات الدنيا إلى القوانين الوطنية). وقد استخدم القانون الدولي لصالح الاستعمار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو ما يفسر سبب افتقاره للشرعية، وسبب كون منطقة الشرق الاوسط برميل بارود قصير الفتيل، و"طبقة دنيا" في النظام الدولي. ومن الأمثلة على تطبيق القانون الدولي الانتقائي هو السياسة البريطانية تجاه فلسطين وقناة السويس (١٨٨٢-١٩٥٦)، وسلبية مجلس الأمن الدولي في مواجهة الحرب بين العراق وإيران، والغزو الأمريكي للعراق واحتلال إسرائيل للبنان، ورد فعل الولايات المتّحدة على الغزو العراقي للكويت، ورفض المجتمع الدولي الاعتراف بحق الأكراد في تقرير مصيرهم[١].

ويذهب النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول حيازة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى حد ما نحو توضيح هذه الأطروحة. في الواقع، من الواضح أن هذا النزاع هو جزء من سياق استعماري - بمعنى أن نشأته تعود إلى زمن الحكم البريطاني، وأن صكوك السلطات الاستعمارية تشكل الدليل الرئيسي على ملكية الأراضي وتستخدم في خطاب كلا الطرفين. وعلاوة على ذلك، لم يتم حل هذا النزاع بالوسائل السلمية، ولا يوجد احتمال كبير لحلّه؛ لأن نتيجة العملية القانونية ستكون في غير صالح إيران. أخيراً، هو مثال صارخ على تجاهل القانون الدولي الحديث للبنية السياسية الإقليمية وخصائص النظام الإقليمي، فوفقاً للمفاهيم الإسلامية للقانون، فإن العديد من الجزر في البحر الأحمر والخليج العربي تعتبر جزراً مشاعاً في البحر الأحمر والخليج العربي ويستخدمها سكان السواحل المقابلة بحرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن النزاع بين إيران والإمارات العربية المتّحدة على مُلكيّة الجزر الثلاث هو من جهة أولى، "أحد النزاعات الإقليميّة الصغيرة في الشرق الأوسط"[٢]،

(١) Jean Allain, 'Orientalism and International Law: The Middle East as the Underclass of the International Legal Order' (2004) 17:2 Leiden Journal of International Law 391.

(٢) Diana Galeeva, 'Russia's Balancing Act across the Gulf' (Gulf International Forum, 12 October 2023) <https://gulfif.org/russias-balancing-act-across-the-gulf> Accessed 13 November 2023.

ومن جهة ثانية، هو في قلب مواجهة حضارية وعقائديّة، وصراع جيوسياسي، وتنافس اقتصادي، وسجال تاريخي واسع.

على الصعيد الجيوسياسي أو الجغرافي السياسي، أبدت الدول الكبرى اهتماماً بهذا النزاع بسبب تأثيره على مصالح الدول الكبرى. تمثّل هذا الاهتمام من قبل الدول الكبرى بجمعها معلومات عن هذا النزاع، والمساهمة في المناقشة، واقتراح الخيارات الخاصة للتسوية. وفقاً لإحدى الروايات، لقد كان تهديد التوّسع الروسي هو ما دفع بريطانيا إلى ضمّ الجزر لها رسمياً في العام ١٩٠٣؛ كذلك، يمكن ربط هذا النزاع، ومواقف أطرافه، بأوضاع معينة في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي، مثل الوضع في ناغوني -كراباه أو النزاع على مناطق-جيوب في آسيا الوسطى. في العام ٢٠٢٣، دعمت روسيا موقف الإمارات العربية المتّحدة في هذا النزاع، أي، أنّها أصبحت مُنخرطة في ديناميات النزاع. وفي يوليو ٢٠٢٣، أصدرت روسيا ومجلس التعاون الخليجي بياناً مشتركاً، يدعم جهود الإمارات العربية المتّحدة لحل هذا النزاع[٣]. ورداً على ذلك، استدعت إيران السفير الروسي، وطلبت أن تُعدل روسيا موقفها[٤]. كما أعرب بعض أفراد المجتمع الإيراني عن سخطهم من الموقف الروسي[٥]. تجدر الإشارة إلى أن تصريحات مماثلة صدرت عن الولايات المتحدة والصين[٦].

---

(٣) كرر الوزراء دعمهم للجهود السلمية بما في ذلك جهود الإمارات العربية المتّحدة من أجل التوّصل إلى حل سلمي للنزاع على الجزر الثلاث- طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى- من خلال مفاوضات ثنائية او من خلال التوجه لمحكمة العدل الدولية للأمم المتّحدة بالاستناد إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة ومن أجل حل هذا النزاع بما يتلاءم مع الشرعية الدولية (١٠ يوليو ٢٠٢٣).

Joint Statement of the 6th Russia – GCC, Joint Ministerial Meeting for Strategic Dialogue, Moscow, 10 July, 2023 (The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 12 July,2023) <https://www.mid.ru/en/maps/ae/1896567> Accessed 12 November 2023.

(٤) Middle East Briefing, 'Russia Upsets Iran over UAE Persian Gulf Islands Stance' (Middle East Briefing, 13 July 2023). <https://www.middleeastbriefing.com/news/russia-upsets-iran-over-uae-persian-gulf-islands-stance>

(٥) 'Russia is Reluctant to Side with Iran in Disputes over Persian Gulf Islands' (17 July 2023) <https://kayhanlife.com/authors/russia-is-reluctant-to-side-iran-in-disputes-over-persian-gulf-islands>; Mohsen Baharvand, 'Emirate Claim and Judgement of History and Rights')The Institute for Political and International Studies, 20 September 2023) <https://www.ipis.ir/en/subjectview/730475/Emirate-claim-and-judgement-of-history-and-rights> Accessed 28 October 2023.

(٦) Joint Declaration Following Ministerial Meeting United States and Gulf Cooperation Council (GCC) (19 September 2023) (Reliefweb, 21 September 2023) <https://reliefweb.

علاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى العلاقة بين القانون الدولي العام والنظام الإقليمي في منطقة معينة مثل الشرق الأوسط، إذ لا يمكن تجاهل الجانب الحضاري والثقافي المتمثّل بالقانون الإسلامي الدولي والجانب التاريخي الذي تسيطر فيه التجربة الاستعمارية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التوصيف القانوني للنزاع والذي يتطلب العودة إلى الجذور التاريخية للنزاع، والتوقف عند المقاربات المختلفة التي تطرحها الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى المقاربات التي يطرحها الجهد القضائي في نزاعات أخرى مشابهة.

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي الجذور التاريخية للصراع؟
- ما هي مواقف الأطراف وما هي المقاربات التي تعكسها في توصيفها للنزاع؟
- ما هي مقترحات حل وتسوية النزاع بالاستناد إلى الجهد القضائي الدولي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

أولاً، تسليط الضوء على حل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط،

وثانياً، توضيح القانون الدولي وصعوبة تطبيقه على منطقة الشرق الأوسط دون الأخذ بالحسبان للعامل الجيوسياسي والثقافي والتاريخي.

وثالثاً، التفكير بمقاربات بديلة تراعي الجوانب خارج القانون التي ذكرت أعلاه مثل التاريخ (التجربة ما قبل استعمارية، والتجربة الاستعمارية)، الديناميات الجيوسياسية الإقليمية، والثقافة التي تميّز الإقليم (القانون الإسلامي).

منهج الدراسة

يعتمد الباحثان النهج التحليلي لمواقف الأطراف والقاضي الدولي، بالإضافة إلى

int/yemen/joint-declaration-following-ministerial-meeting-united-states-and-gulf-cooperation-council-gcc-september-19-2023> Accessed 28 October 2023.

تبني توّجه نقدي للقانون الدولي الذي ما زال يخضع لتأثير بنية معينة تبرر تطبيقه المختلف في منطقة الشرق الأوسط.

يستند الباحثان على أدبيات باللغة الإنجليزية[٧] تدعم في معظمها الموقف العربي (الإماراتي)، ومن بينها دراستّان مهمتان[٨]. كما أخذت أيضاً بالحسبان الأدبيّات التي تدعم الموقف الإيراني؛ لأن ما تقترحه إيران من تفسيرات وحجج يتلاءم مع تلك التي تطرحها دول أخرى في حالات شبيهة (الصين في قضية بحر الصين الجنوبية).

تقسيم الدراسة:

ستتضمن الورقة محورين أساسيين:

أولاً تاريخ النزاع وحجج الأطراف المتنازعة.

وثانياً، إطلالة على المقاربات التي تم طرحها في القضاء الدولي لحل نزاعات مشابهة، والتفكير في مقاربات أخرى لتوصيف النزاع.

المبحث الأول
تاريخ النزاع[٩] وحجج الأطراف المتنازعة

تقع جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في مضيق هرمز الذي

(٧) المراجع باللغة الروسية انظر:

Vladimir Sazhin, 'Three "Islands of Discord" in the Gulf')The International Affairs, 2 August 2023) <https://interaffairs.ru/news/show/41617> Accessed 28 October 2023.

(٨) Charles L. O. Buderi and Luciana T. Ricart, The Iran-UAE Gulf Islands Dispute: A Journey Through International Law, History and Politics (Leiden, Boston, Brill Nijhoff, 2018); Khalid S. Z Al Nahyan, The Three Islands (London, RUSI 2013).

(٩) Pour la version arabe de l'histoire, See: Noura N.S Al-Mazrouei, 'Disputed Islands between UAE and Iran: Abu Musa, Greater Tunb, and Lesser Tunb in the Strait of Hormuz' GRM Papers (Gulf Research Centre Cambridge, October 2015); Mohamad Al Roken, 'Dimensions of the UAE-Iran Dispute over Three Islands' in Ibrahim Al-Abed, Peter Hellyer, United Arab Emirates: A New perspective (London, Trident Press 2001). Pour la version iranienne, See: Asghar Ja'afri Valadani. 'The Historical and Legal Foundations of Iran's Sovereignty over Tunb and Abu- Musa Island' (2015) 6:2 Iranian Review of Foreign Affairs 155. Pour un compte rendu mettant l'accent sur les problèmes de qualification des faits historiques, See: Richard N. Schofield, 'Anything but Black and White' in Lawrence G. Potter, Gary G. Sick, Security in the Persian Gulf: Origins, Obstacles and the Search for Consensus (New York, Palgrave 2002) 171.

يربط الخليج الفارسي-العربي بخليج عُمان. يخضع الساحل الشمالي للمضيق لإيران، بينما الساحل الجنوبي للإمارات العربية المتّحدة ولعُمان. تمتد جزيرة أبو موسى على مساحة ١٢ كم٢، وعدد سكانها يصل إلى ٢٠٠٠ نسمة. تقع هذه الجزيرة في وسط المضيق على بعد ٦٠ كم من الساحل الإماراتي و٦٧ كم من الميناء الإيراني بندر لنكه (Bander Lengeh)، بقرب الجزيرة الإيرانية سيري (Sirri). تمتد جزيرة طنب الكبرى على مساحة ١٠,٣ كم٢ وطنب الصغرى على مساحة ٢ كم٢. تقترب هذه الجزر من الساحل الإيراني (فطنب الكبرى مثلاً تبتعد عن جزيرة كيشم الإيرانية (Qeshm) ٢٧كم وعن ميناء بندر لنكه ٥٠ كم وعن رأس الخيمة ٧٠ كم). في طنب الكبرى يوجد سكان دائمون، بينما في طنب الصغرى لا يوجد أي شخص، بسبب انعدام توفر مياه عذبة. هناك عبور للملاحة النفطية بقرب الجزر الثلاث (٤٠٪ في الماضي، و٢٠٪ في الوقت الحالي)، وتم اكتشاف طبقات من النفط والغاز في الجوار، كما أن هناك طبقة من أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسى.

في الماضي البعيد، حكمت المنطقة الإمبراطوريّة الفارسيّة: الأخمينيون (٧٧٠-٣٣٠ قبل الميلاد)، السلوقيون (٣١٢-٦٣ قبل الميلاد)، مملكة بارثيا (٢٥٠ قبل الميلاد حتى ٢٢٧ ميلادية)، والساسانيون (٢٢٤-٦٥١ ميلادية). امتد حكم الإمبراطوريّة الفارسيّة من البحر الأسود وبحر قزوين إلى البحر الأحمر والخليج الفارسي-العربي. ألزمت شعوب المناطق الجنوبية للمملكة الفارسيّة بدفع جزية. وفق نقوش بيهستان (٥٢٠-٥٢١ قبل الميلاد) أُعتبرت جزيرة أبو موسى بأنها تقع في الإقليم الفارسي "فارس". بعد سقوط الساسانيين، ضعفت السيطرة الإيرانيّة على شرق الجزيرة العربية، لكن هذا لم يمنع من أن تسيطر في المنطقة بعض من العائلات الملكيّة ذات أصول فارسيّة (مثل القرامطة، البويهيون، والسلجوريين). بعد الفتوحات الإسلاميّة في القرن السابع الميلادي، تحوّل الخليج إلى "بحيرة عربية"، وبعد تراجع سلطة الخليفة، أصبح الخليج يخضع لعائلات ملكيّة محلية، وبالأخص في عُمان.

في القرن التاسع الميلادي، ظهرت مملكة هرمز في الجزء الشرقي للخليج، وكانت تابعة للسلجوريين وللهولاغويين (سلالة منغولية). وفي بداية القرن السادس عشر، تمّ احتلال هذا الجزء من قبل البرتغاليين. لاحقاً، في بداية القرن السابع عشر، استوّلت الدولة الفارسيّة، وبدعم من البريطانيين، على هذه المنطقة، وطردت البرتغاليين منها. وفي القرن الثامن عشر، تمّ احتلال بلاد فارس على يد الأفغان، مما أدى إلى انهيار

المملكة الصفويّة، لكن نادر شاه نجح في الحفاظ، ولفترة قصيرة، على السيطرة في شرق الجزيرة العربية. بعد اغتياله في العام ١٧٤٧، تدهورت الدولة الفارسيّة إلى حالة من الفوضى، وانتقلت السلطة على ضفاف الخليج إلى قبيلة القاسمي، التي أنشأت إمارة الشارقة ورأس الخيمة (جُلفار)، وسيطرت حتى على بعض أجزاء من الساحل الفارسي، منها موانئ بندر لنكه ولافت (Laft) في جزيرة كيشم[١٠].

اتهم البريطانيون قبيلة القاسمي بالقرصنة، وقاموا بالسيطرة على رأس الخيمة في العام ١٨١٩. وفي ١٨٢٠، أبرم البريطانيون اتفاقية سلام مع أمراء قبيلة القاسمي (اتفاقية عامة لوضع نهاية للسرقة والقرصنة في اليابسة والبحر)، وتمّ الاعتراف بكياناتهم، كإمارات متحالفة، والتي ستنضم فيما بعد إلى الإمارات العربية المتحدة. في العام ١٨٥٣، أُبرم اتفاق الهدنة البحري الدائم (La Trêve Maritime Perpetuelle)، وفي ١٨٩٢ أُبرم الاتفاق الحصري (L'Accord Exclusif) ، الأمر الذي كرّس نظام الوصاية، وانتقال الإشراف على العلاقات الخارجية لهذه الإمارات إلى بريطانيا التي مثّلها في منطقة الخليج "المقيم السياسي" (Le Résident politique) . وفق تبادل الرسائل بين الأمراء أنفسهم، وبينهم وبين الموظفين البريطانيين، اعتبرت الجزر الثلاث بأنها تابعة لرأس الخيمة[١١]. منذ ١٨٩٨، قدّم شيوخ الشارقة امتيازات لبريطانيا لاستخراج الطين الأحمر في جزيرة أبو موسى، وامتيازات، منذ ١٩٣٧، لاستخراج النفط من الجزيرة ذاتها ومن مياهها.

في العام ١٨٨٧، استولى نصر الدين شاه على ميناء بندر لنكه، الذي كان يحكم الفرع الشمالي منه قبيلة القاسمي، ليعلن بعدها، أن الجزر فارسية، بحكم أنها تابعة لبندر لنكه. في المقابل، دعمت بريطانيا مطالب قبيلة القاسمي، وذلك بهدف تعزيز سيطرتها على المنطقة، ومنع أي توغل روسي فيها. في العام ١٩٠٣، رُفع علم إمارة الشارقة على جزيرة أبو موسى. وفي ١٩٠٤، قام موظف جمركي فارسي-بلجيكي بإنزال علم الشارقة ورفع العلم الفارسي. دفع ذلك البريطانيين إلى الضغط على

(١٠) في نظر ريتشارد شوفيلد، كانت السيطرة السياسية والإقليمية في جنوب الخليج قبل وصول البريطانيين "غير واضحة ومتغيرة" ولم تكن هناك أدلة للملكيّة على الجزر إلا أمراً نادراً، وأقام السكان العرب في ضفتي الخليج علاقة وثيقة بعضهم مع بعض (انظر المرجع السابق، ص ١٧٨).

(١١) في العام ١٨٦٤، الشيخ سلطان بن صقر من رأس الخيمة كتب إلى موظف بريطاني بأن الجزر هي ملكية لعائلته منذ أجيال. وفي ١٨٨٤، اعترف الشيخ لنكه يوسف بحق أمراء وشيوخ رأس الخيمة على الجزر واعتذر عن محاولته ممارسة سلطته القانونية عليها.

الفرس لكي لا يرفعوا علمهم ثانية في الجزيرة، وتمّ رفع علم إمارة الشارقة مُجدداً. في الفترة ما بين ١٩٠٠-١٩٢١، كانت رأس الخيمة جزءاً من إمارة الشارقة. وفي ١٩١٢، أنشأت بريطانيا والشارقة منارة في جزيرة طنب الكبرى.

في العام ١٩٢٥، سقطت العائلة المالكة، قاجار، وتمّ صعود رضا بهلوي شاه إلى السلطة، الذي غيّر اسم بلاد فارس إلى إيران. في العام ١٩٢٨، نشرت الإدارة البريطانية مذكرة تفاهم بخصوص مكانة الجزر، تخضع حسبها طنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة وجزيرة أبو موسى للشارقة. في الأعوام ١٩٢٩-١٩٣١، اقترح رضا بهلوي شاه على قبيلة القاسمي شراء أو استئجار الجزر الثلاث، لكن تمّ رفض هذا الاقتراح، على الرغم من محاولة البريطانيين إقناع قبيلة القاسمي القيام بذلك. خلال هذه الفترة، قام الإيرانيون بالنزول، بشكل رمزي، على الجزر عدة مرات. وفي العام ١٩٤١، اعتلى ابن رضا شاه، محمد رضا شاه، السلطة وتحسّنت العلاقات الإيرانية البريطانية. وخلال الحرب العالمية الثانية، استخدم الحلفاء إيران كقاعدة لمهاجمة قوى المحور.

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت إيران حليفة بريطانيا والولايات المتحدة، إذ أُعتبرت عامل استقرار واحتواء للتيار التركي القومي وللشيوعية، وللقومية العربية. في العام ١٩٥٠، اقترح البريطانيون على إيران استئجار الجزر الثلاث، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد. في العام ١٩٥٣، قادت الولايات المتحدة وبريطانيا انقلاباً ضد رئيس الوزراء الإيراني المنتخب، محمد مصدق، الذي قام بتأميم الحقول النفطية، وتمّ إعادة تنصيب الشاه مرة أخرى. في العام ١٩٦٨، أعلنت بريطانيا أنها ستنسحب من منطقة الخليج في العام ١٩٧١، وفي الوقت نفسه، طالبت إيران بالبحرين على اعتبار أن سكانها شيعة في معظمهم ومن أصول إيرانية. بادرت الأمانة العامة للأمم المتّحدة إلى جسّ نبض البحرانيين، وتوّصلت إلى استنتاج، مفاده أن البحرانيين يرغبون بالاستقلال. الأمر الذي دفع إيران إلى التخلي عن مطالبها الإقليميّة في البحرين.

في سعيها للتعويض عن خسارة البحرين طالبت إيران بالجزر الثلاث مُستندة إلى الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني بالإضافة إلى التهديد السوفييتي. اجتمع "المقيم البريطاني" W. Luce مع الإيرانيين، ومن ثُمّ، أبلغ الإماراتيين بأن إيران عازمة على الحصول على الجزر، حتى ولو بالقوة. وافقت الشارقة على مشاركة جزيرة أبو موسى مع إيران بينما رفضت إمارة رأس الخيمة التنازل عن طنب الكبرى والصغرى. بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧١، وقّعت إيران والشارقة اتفاقاً يُقسّم جزيرة أبو موسى إلى جزأين، الجزء

الجنوبي للشارقة يحقّ لها فيه نشر قوات شرطة، والجزء الشمالي لإيران يحقّ لها فيه نشر قوات عسكرية. نصّت الجملة الأولى في الاتفاق على أن: " لا تتنازل إيران ولا الشارقة عن مطالبهما تجاه جزيرة أبو موسى ولا يعترف أي منهما بمطالب الطرف الآخر"[١٢].

في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، قامت إيران باجتياح جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى معاً. في عملية الاجتياح هذه قُتل أربعة عناصر شرطة عرب وثلاثة عسكريين إيرانيين، وتمّ ترحيل سكان طنب الكبرى إلى رأس الخيمة. في الأول من ديسمبر من العام نفسه، انتهت اتفاقيات نظام الوصاية، وفي ٢ ديسمبر، تمّ إعلان استقلال الإمارات العربية المتّحدة. وفي التاسع من ديسمبر، ناقش مجلس الأمن قضية الجزر الثلاث، وبعد تراشق الأطراف بالاتهامات، اقترح ممثل صوماليا في مجلس الأمن مناقشة المسألة لاحقاً وترك الفرصة للدبلوماسية غير العلنية لكي تأتي بثمارها. وهذا ما تم قبوله[١٣].

بعد الثورة الإسلامية في إيران واقتحام السفارة الأمريكية وحجز موظفيها في العام ١٩٧٩، أرسل أمير رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي رسالة إلى آية الله الخُميني يُهنئه فيها على نجاح الثورة، ويُذكره بمشكلة الجزر الثلاث. مع ذلك، لم تتغيّر سياسة إيران في موضوع الجزر. ففي العام ١٩٨٠، أعلن الرئيس الإيراني، أبو الحسن بني صدر، أن الجزر لا تشكل جزءاً من الإقليم الإيراني، لكن التنازل عن هذه الجزر للعرب هو، في نظره، بمثابة التنازل عنها للولايات المتّحدة. قادت الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) إلى تدّهور العلاقات العربية-الإيرانية، وفي المراحل الأخيرة من هذه الحرب، قام العرب بدعم إيران من خلال تقديم منتوجات نفطية، خوفاً من أن تقوم بمهاجمة المنشآت النفطية لدول الخليج. تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الحرب استخدمت إيران جزيرة أبو موسى لإطلاق صواريخ ضد سفن عراقية وكويتية.

بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٩٢، منعت إيران عودة ١٠٤ مواطن مقيم في جزيرة أبو موسى، بمن فيهم الحاكم الذي تمّ تعيينه من قبل الشارقة، والأجانب الذين يعملون في

(١٢) نصّ الاتفاق أيضاً على أن المياه الإقليمية للجزيرة تمتد إلى ١٢ ميل، وأن النفط في الجزيرة وفي مياهها الإقليمية يُستخرج على يد الشركة Buttes Gaz and Oil Company، وأن المدخولات ستُقسّم بالتساوي بين إيران والشارقة، وأن المواطنين الإيرانيين ومواطني الشارقة لهم ذات الحقوق فيما يتعلق بالصيد، كما أن إيران والشارقة سيبرمان اتفاقاً بخصوص التعاون المالي.

(١٣) انظر: محضر الجلسة الرسمي لاجتماع مجلس الأمن بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١. S/PV. ١٦١٠.

مجال التعليم، والمستشفى، والمحطة الكهربائية[١٤]. وأعلنت إيران أن الشارقة انتهكت الاتفاق الذي عقد في ٢٦ نوفمبر ١٩٧١، من خلال تشييد مبان دون موافقتها، والسماح للأجانب بالدخول إلى الجزيرة، ومحاولة زيادة عدد السكان العرب في الجزيرة، الأمر الذي يمسّ بالسيادة الإيرانية عليها. في سبتمبر ١٩٩٢، أجرت إيران والإمارات محادثات في أبو ظبي، لكن دون جدوى. طالب مجلس التعاون الخليجي وبعض الخبراء العرب بضمّ الجزيرة، لكن فضلت الدول العربية حل النزاع بالطريقة السلمية، وأعلن الرئيس الإيراني علي أكبر رفسنجاني أنه: "لا بد من العبور ببحر من الدماء للحصول على الجزر". بتاريخ ١٢ أيار ١٩٩٣، تبنت إيران "القانون الخاص بالمناطق البحرية لإيران في الخليج الفارسي وبحر عُمان"، إذ اعتبرت، في المادة الثانية، أن الجزر هي جزء من الإقليم الإيراني. في ١٩٩٥، عُقدت جولة جديدة من المحادثات في الدوحة، لكن أيضاً دون جدوى.

احتجّت الإمارات، بشكل منتظم، وطالبت إيران بإنهاء احتلالها لطنب الكبرى والصغرى وأن تحترم الاتفاق بينها وبين الإمارات، وأن تمتنع عن التدخل في شؤون جزيرة أبو موسى، وأن تحدد إطاراً لحل النزاع عليها. اقترحت الإمارات حل النزاع بثلاثة طرق: التفاوض، التحكيم أو التوّجه إلى محكمة العدل الدولية[١٥]. ومع هذا، اعتبر موقف الإمارات بأنه محافظ وفق بعض المراقبين؛ إذ امتنعت الإمارات عن الدخول في مفاوضات مباشرة أو أخذ خطوات جدية لتحويل النزاع إلى المحاكم الدولية[١٦]. دعم مجلس التعاون المقترحات التي قدّمتها الإمارات في قراراته التي أُتخذت كل سنة بخصوص حل النزاع على الجزر. بتاريخ ٢ يناير ١٩٩٤، أعلن الأمين العام للأمم المتّحدة بأنّ الأمم المتّحدة على استعداد للعب دور في حل النزاع في إطار الدبلوماسية، والوساطة، والتحكيم إذا رغبت الأطراف بذلك[١٧].

---

(١٤) منعت السلطات الإيرانية سفينة هؤلاء من أن ترسو في الجزيرة وهددت بإغراقها إذا لم يعودوا أدراجهم إلى الشارقة. كما أن إيران وضعت يدها على محطة تحلية للمياه وعلى مدرسة تابعتين للإمارات. تراجعت إيران فيما بعد لتسمح للحاكم ول ٢٠ مواطناً من الإمارات بالعودة إلى الجزيرة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٩٢.

(١٥) Embassy of the Arab United Emirates in Washington DC, 'Occupied UAE Islands'. <www.uae-embassy.org/discover-uae/foreign-policy/occupied-uae-islands>

(١٦) Iran and UAE, (Iran and UAE research paper, 14 June 2017) <https://www.theuniversitypapers.com/iran-and-uae-research-paper/> Accessed 12 November 2023.

(١٧) يعتبر بعض المراقبين أنّ على مجلس الأمن أن يوصي بتحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية. انظر: Al-Roken, Ibid (n.11) 197.

تُعارض إيران أنّ يتم حل النزاع أمام المحاكم الدولية على اعتبار أنّ سيادتها على الجزر الثلاث غير قابلة للطعن ونهائية. بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٣، أعلنت إيران بأنّها توافق على السلطة الإجبارية لمحكمة العدل الدولية (المادة ٣٦، الفقرة ٢)، لكن اقتصر هذا الإعلان على النزاعات في موضوع الحصانة، واستثنى النزاعات على السيادة والسلطة القانونية على مناطق يابسة ومناطق بحرية[١٨]. كذلك، عارضت إيران تدخل الدول الثالثة والمنظمات الدولية في النزاع على الجزر الثلاث، وترى في تصريحات هذه الدول والمنظمات نوعاً من العدوانية تجاهها. بالمقابل، لا تمانع إيران الدخول في مفاوضات، لكن من غير المحتمل أن تؤدي هذه المفاوضات إلى نتائج تُرضي دولة الإمارات. في القانون الدولي العام لا يوجد إلزام بالتفاوض، لكن يدعم بعض المختصين أنّه على الدول أن تُفاوض "في حالة أن نطاق حقوقها لا يمكن تحديده إلا مع الأخذ بعين الاعتبار لحقوق الدول الأخرى"[١٩].

هناك عوامل موضوعية وذاتية تُعيق حل النزاع، وبالتحديد، الموقع الاستراتيجي للجزر الثلاث، الاختلاف السياسي والعقائدي (٩٠٪من سكان إيران شيعة و٨٥٪ من سكان الإمارات سُنة)، الموقف المتصلب لإيران، تشرذم الدول العربية، السياسة غير المتجانسة للمنظمات الدولية، وغير ذلك.

المطلب الأول
الحجج القانونية الإيرانية

يتضمن الخطاب الإيراني ادعاءات تاريخية، جيوسياسية، أخلاقية، وقانونية[٢٠]. يؤكد الخبراء الإيرانيون، وبشكل خاص، أنّ كلمة طنب هي كلمة فارسية وتعني "تلة"،

(١٨) Declarations recognizing the jurisdiction of the Court as compulsory Islamic Republic of Iran <https://www.icj-cij.org/declarations/ir>

(١٩) Vanshika Tandon, 'UAE, and International Law: A Tumultuous Timeline' in D. Kelkar et al. Compendium on Issues of the Land, (The Centre for Middle East Studies, 2021) 53.

في القرار الخاص ببحر الشمال (٢٠ فبراير ١٩٦٩)، أعلنت محكمة العدل الدولية أنّه "على الأطراف المباشرة بالمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق، وليس مجرد المرور عبر عملية تفاوض شكلية كنوع من الشرط المسبق للتطبيق التلقائي لطريقة معينة لترسيم الحدود في حالة عدم وجود اتفاق" (فقرة ٨٥).

(٢٠) Asghar Ja'afri Valadani. Ibid (n.11); Ahmad Jansiz and Ehsan Ejazi, 'Consolidation de la souveraineté de l'Iran sur les trois iles (Abu Musa, grande Tunb et petite Tunb)' (2023) 21:70 Géographie et Développement, 249 (en persan); Pirouz Mojtahed zadeh, 'History of Abu-Musa and the Tunbs' (03/09/2014) <https://persiangulfstudies.com> ; Jalil Roshandel, 'On the Persian Gulf Islands: An Iranian Perspective' in Lawrence G. Potter, Gary G. Sick, Ibid, (n.11) 135.

وأنّ الجزر أقرب جغرافياً لإيران، وأنّ الخليج هو امتداد للصفيحة الإيرانية، وأنّ الجزر أساسية لأمن إيران والمنطقة (جزيرة أبو موسى "هي القلب النابض لإيران"[٢١])، وأنّ هناك مؤامرة ضد إيران من قبل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة والدول العربية. لقد دافعت إيران دائماً عن المصالح العربية: دافعت عن الكويت ضد العراق (١٩٦١، ١٩٩٠)، وعن قطر واليمن ضد السعوديين (١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ٢٠١٥)، وعن العراق ضد تركيا، وعن فلسطين ضد إسرائيل. وبالمقابل، لم تتلقَ إيران أي شكر على ذلك. كذلك، يفهم الزعماء العرب بأنّ مطالب دولة الإمارات لا تستند إلى أي أساس، ويتعذرون في اللقاءات الخاصة مع الإيرانيين بأنّ عليهم دعم موقف الإمارات.

فيما يتعلق بالملكية القانونية على الجزر، تدعي إيران كالآتي:

١ - إنّ مُلكية إيران للجزر مستمرة وتمتد لآلاف السنين، وأنّ إيران لها أفضلية فيما يخصّ الاحتلال السلمي (occupation). لم يتم ذكر الجزر في النصوص القديمة، لأنها لم تكن ذات قيمة اقتصادية، كما أنه لا يوجد أي دليل بأنّ الجزر تابعة لدول أخرى. إن الاحتلال العربي للجزر لا يحمل أي معنى قانوني. أولاً، الكيانات العربية التي سيطرت على الإقليم خلال فترة التوتر لم تكن دولاً تملك السيادة، وبالتالي، لم تملك القدرة على ممارسة الاحتلال السلمي. لقد كانت هذه الكيانات غير مستقرة، وتمارس القرصنة وتجارة الرق وخاضعة لقوى خارجية مثل البرتغال والمملكة المتّحدة. كان الأمراء زعماء قبائل، وسلطتهم لا تعرف أي حدود إقليمية واضحة. ثانياً، لم يتم احتلال الجزر على يد العرب، بل على يد البريطانيين الذين أرادوا حماية ذاتهم من الروس (١٩٠٣). لم تستطع إيران مقاومة هذا الاحتلال، بسبب أنها كانت على هاوية الحرب الأهلية، وكانت سلطة حكومتها ضعيفة. ثالثاً، في القرن التاسع عشر، مورست السلطة على الجزر من قبل قبيلة القاسمي من منطقة بندر لنكه حيث إن تصرف أفراد قبيلة القاسمي

(٢١) وفق المحللين العسكريين فإن جزيرة أبو موسى تحتوي على منصات صواريخ، وأجهزة تشويش GPS، ومطار عسكري، ومخزون أسلحة كيماوية، فإيران تعتبرها نقطة متقدمة في المواجهة مع الولايات العربية والدول العربية. انظر:

Cyrus Jabbari 'Abu Musa Island : The "Beating Heart" of Iran in the Persian Gulf' (Arms Control Wonk, 29 August 2019) <https://www.armscontrolwonk.com/archive/1207948/abu-musa-island-the-beating-heart-of-iran-in-the-persian-gulf> Accessed 14 October 2023.

كان كرعايا ووكلاء إيرانيين. في الفترة ما بين ١٨٧٧-١٨٨٧، جبت هذه القبيلة الضرائب لصالح الدولة الإيرانية في جزيرة سيري (كما أنه تمّ جباية الضرائب ذاتها في طنب الكبرى بسبب قربها من جزيرة سيري). علاوة على ذلك، كانت قبيلة القاسمي في الشمال منغمسة في الثقافة الإيرانية.

٢ - إن الوثائق والخرائط البريطانية للقرن التاسع عشر تؤكد حقوق إيران، أهمها خريطة إيران لسنة ١٨٨٦[٢٢]. لا تملك بريطانيا الحق بادعاء أن هذه الخريطة غير صحيحة: أولاً، لأن هذه الخرائط قد تم إعادة طباعتها، ثانياً، بالاستناد إلى مبدأ (estoppel) بمعنى عدم أخذ موقف يتناقض مع موقف تمّ اتخاذه سابقاً[٢٣]. تم الاعتراف بمّلكية إيران إذن من قبل بريطانيا. كما أنّ تبادل الرسائل بين الشيوخ في المنطقة، في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، لا يدعم ملكية قبيلة القاسمي في رأس الخيمة. هذا ما تشير إليه الجملة المقتبسة من رسالة لشيخ بندر لنكه يوسف "الجزر ملكيتكم" (١٨٨٤). لكن هذه الجملة ما هي إلا مجرد مجاملة شرقية متداولة، وبعض السطور في الأسفل من الرسالة تشير إلى أن "بندر لنكه هي مدينتكم" (لكن لا يشك أي شخص بتبعية لنكه لإيران). إن إيران لم ترفع علمها على الجزر؛ لأن هذه الممارسة جديدة وأُدخلت على يد الأوروبيين.

٣ - في القرن العشرين، ناضلت إيران من أجل استرداد الجزر. حاولت أن تُخضع النزاع لعصبة الأمم في العام ١٩٢٨. وفاوضت بريطانيا في العام ١٩٢٩. كما أنها نظّمت، وبموافقة شيوخ المنطقة، زيارات إلى الجزر الثلاث في العام ١٩٣٤ وغرست فيها علمها. في هذا المضمار، لا تستطيع الإمارات العربية المتّحدة إثارة حقها من خلال التقادم (prescription) أو الاحتلال السلمي (occupation) أو

(٢٢) هذه الخريطة صُممت على يد المكتب البريطاني للحرب لصالح اللورد ساليسبيري، سكرتير دولة بريطاني، وتمّ تمريرها لنصر الدين شاه بواسطة السفير البريطاني السيد درومند وولف. لفت الشاه نظر السفير إلى أن الجزر قد تمّ تلوينها بذات اللون كما إقليم إيران، بقي السفير صامتاً لكن ذكر الحادث في رسالة إلى اللورد سالسبيري. أعيد طباعة هذه الخريطة في العام ١٨٩١ والعام ١٨٩٨.

(٢٣) ويشير كلا الطرفين إلى المعايير المتعلقة بالقيمة الثبوتية للخرائط، على النحو المبين في الحكم الصادر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٢٨ بشأن جزيرة بالماس، وهي الدقة الجغرافية، والتقسيم السياسي للأراضي، والطابع الرسمي، والتوافق مع الوقائع ذات الصلة. انظر أيضاً قرار لجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية بشأن تعيين الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (٣-١٩-٣-٢٢).

تثبيت الملكية على الجزر (consolidation of the titre). بعد الجهود الإيرانية وافقت بريطانيا على التنازل لها عن الجزر في العام ١٩٧١. هذا تنازل إقليمي تمّ منحه طابعاً رسمياً من خلال اتفاق شفهي. تم تأكيد هذا الاتفاق الشفهي عندما لم تعترض بريطانيا على استعادة إيران لطنب الكبرى والصغرى. كما أن المجتمع الدولي وافق أيضاً على الخطوات التي اتخذتها إيران لاسترداد سيادتها على الجزر، ما عدا بعض الحالات النادرة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التسوية غير مربحة لإيران التي حفظت الجزر الثلاث لكنها خسرت البحرين[٢٤].

٤ - إن الاتفاق الخاص بالجزر من سنة ١٩٧١ هو بين إيران وبريطانيا، وليس بين إيران والشارقة، إذ إن دولة الإمارات لم تكن في حينه مستقلة ولم تعتبرها إيران طرفاً حقيقياً في مفاوضات ثنائية. لهذا لم تكن إيران في موقع أن تفاوض موضوع السيادة في الجزر مع الإمارات. بالإمكان اعتبار الاتفاق أيضاً بأنه اتفاق ذو طابع خاص، فهو لا يذكر سيادة الشارقة ولا يتناول إلا قضايا اقتصادية[٢٥]. بالطبع، لا يجوز الادعاء بإن إبرام هذا الاتفاق قد تمّ تحت الإجبار، بريطانيا كانت الدولة الكبرى في العالم ومن غير المعقول أن إيران كانت قادرة على تهديدها. من خلال إبرام الاتفاق في موضوع الجزر حدّت إيران من سيادتها؛ وذلك للحفاظ على أمن المنطقة. شكل الاتفاق خطوة مؤقتة أخّرت إعادة تشييد السيادة الإيرانية على الجزر.

المطلب الثاني
الحجج القانونية الإماراتية والعربية

في نظر المختصين الإماراتيين والعرب، لا تستطيع إيران الاستناد إلى أي أساس قانوني، معترف به، لادعاء المّلكية على الجزر[٢٦].

---

(٢٤) هذا ما يشهد عليه أيضاً خطاب للممثّل البريطاني بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١:"الهدف من الموقف الخاص لبريطانيا والتزاماتها تجاه دول الخليج يتضمن حتماً تبني نوع من التوازن بين المطالب المتناقضة للدول الخليجية في ضوء الواقع الذي يسود" (فقرة ٢٣٠).

(٢٥) Baharvand Ibid (n.7).

(٢٦) Al-Alkim, 'The Islands Question: An Arabian Perspective' in Lawrence G. Potter, Gary G. Sick, Ibid, (n.11) 155; Al-Mazrouei Ibid (n.11); Ameen Abbas Natheir I, Duaa Abdulla Cheyad Majli, 'The Position of the Sultanate of Oman regarding the Three Arab Islands, Abu Musa, the Greater Tunb and the Lesser Tunb' (2022) 19:2 Palarch's Journal of Archeology of Egypt/Egyptology 176.

١ - لا تستطيع إيران الاستناد إلى الاحتلال السلمي، الذي يشير إلى ممارسة مهام سيادية على إقليم غير مُحدد سيادياً. لا يوجد أي إثبات فعلي لمّلكية الجزر على يد الفرس في الفترة الغابرة، مع العلم أنّ الممالك الفارسية كان يقودها بيروقراطيون، وهؤلاء لم يوّفروا جهداً لرسم حدود هذه الممالك. علاوة على ذلك، من غير الممكن الحديث عن توارث دولي في إقليم إيران الحديثة. في القرن التاسع عشر، عندما حاولت إيران فرض سيطرتها على الجزر، كانت هذه الجزر تحت سيطرة قبيلة القاسمي. كما أن هذه المحاولات باءت بالفشل: خلال ال ٢٥٠ سنة التي سبقت السيطرة على الجزر لم تمارس إيران سيادة حقيقية عليها. إن جباية الضرائب في جزيرة سيري لا تدعم حق السيادة على طنب الكبرى. كذلك، من غير الواضح لماذا أرادت إيران فيما بعد شراء أو استئجار طنب الكبرى خلال حكم آل بهلوي. كما أن هذا الادعاء لا يُطبق على جزيرة أبو موسى.

٢ - إن المرجعيات القانونية بخصوص الاعتراف التي تستند إليها إيران غير متينة. فخريطة ١٨٨٦ نُشرت، ولأول مرة، في العام ١٨٧٠، في جريدة Persian Gulf Pilot، وفيها مُنحت الجزر لمنطقة بندر لنكه، كما أنّ هذه خريطة خاصة، استندت إلى مراقبات مائية أكثر من تحليلات سياسية. اعترفت بريطانيا، مراراً وتكراراً، بأنّها ارتكبت خطأً، وأن الجزر تعود إلى شيوخ قبيلة القاسمي. هناك خرائط أخرى تعود إلى الفترة ذاتها اعتبرت أنّ الجزر هي أرض عربية. كما أن الاعتراف لا يشكل بحد ذاته أساساً مّلكية إقليمية.

٣ - لا يحق لإيران الاستناد إلى التقادم (prescription): إنّ امتلاكها للجزر لم يكن سلمياً (فقد اجتاحت الجزر في العام ١٩٧١ والعام ١٩٩٢)، ولم يكن طويل الأمد (فقد مرّ ٥٠ عاماً منذ اجتياح طنب الكبرى والصغرى و٣٠ عاماً على اجتياح جزيرة أبو موسى)، وهو قابل للطعن (دولة الإمارات العربية المتّحدة ودول أخرى طعنت بذلك من فترة لأخرى). كما أن الإمارات العربية المتّحدة لا يمكنها هي أيضاً الاستناد إلى التقادم؛ لأن ذلك يتضمن الاعتراف بأن أساس المّلكية الأساسي هو لإيران[٢٧].

(٢٧) Al-Roken, Ibid (n.11) 190.

٤ - لا تستطيع إيران الاستناد إلى حجّة تنازل (Cession): لم تستطع بريطانيا التنازل عن الجزر لإيران لأنها هي ذاتها لا تملك حق السيادة، كما أنّ الإمارات لم تتنازل أبداً عن الجزر. ما وافقت عليه الشارقة هو مجرد نقل صلاحيات إدارية إلى إيران في جزيرة أبو موسى. فمذكرة التفاهم كانت قد أبرمت بعد تهديدات الشاه والضغوطات البريطانية، وهذه المذكرة غير قانونية بالاستناد إلى المادة ٥٢ من اتفاقية فيينا لقانون ١٩٦٩[٢٨]. علاوة على ذلك، لقد تم توقيعها على يد شيخ الشارقة الذي لم يكن بقدرته احترام التزامات دولية، لهذا فهي غير قانونية وفق المادة ٤٦ من اتفاقية الاتفاقيات ١٩٦٩ أيضاً[٢٩]. أبرمت إيران وبريطانيا اتفاقاً شفهياً بسبب تخوّف إيران من أن الاتفاق المكتوب قد يثير بعض التساؤلات حول سيادتها. يشهد على هذا الاحتكاك بين بريطانيا وإيران حضور حاملة الطائرات البريطانية في مياه الخليج والتواصل المستمر بين البريطانيين والإيرانيين[٣٠].

٥ - لنفرض أن "مذكرة التفاهم" قانونية، فهي عُرضة للإلغاء لأن إيران انتهكتها عدة مرات (المادة ٦٠ من اتفاقية الاتفاقيات ١٩٦٩). لقد قامت إيران باجتياح

---

(٢٨) أعلن أمير الشارقة، خالد الثالث ابن محمد، "قضيت سنتين في تجميع الوثائق التي تثبت أن الجزيرة هي أرض عربية وأنها تابعة للشارقة. وقد طلبت من فريق المحامين تحضير الوثائق القانونية. تمّ إرسال هذه الوثائق للحكومة الإيرانية. على الرغم من ذلك، لم يترك منطق القوة والتهديدات أي مجال للعقل وللأدلة الشرعية.... هناك عدة عوامل ساهمت في تعقيد الوضع ومجتمعة تخلق ضغطاً هائلاً: فقد هددت بريطانيا بعدم الحفاظ على الوضع القائم في الجزيرة، وتصر إيران بأن الجزيرة هي ملكيتها وأنها ستأخذها بالقوة، كما أن الشروط الاقتصادية السيئة تحرج الشارقة وتضعف موقفها وتحد من هامش عملها. بالإضافة إلى دعم قوى أخرى لإيران.... إذن، بعد مشاورة إخوتي ارتأيت الوصول إلى معادلة تسمح بتجميد المشكلة سياسياً وفي الوقت نفسه حلها على المستوى الاقتصادي. هكذا عرف هذا الاتفاق النور".

(٢٩) يعتبر بودري وريكارت أن الشارقة تملك القدرة المعاهداتية الضرورية، لكن مذكرة التفاهم تم إبرامها فعلياً بالإجبار، والوسيلة الوحيدة للحفاظ على مواد هذه المذكرة هو إبرام اتفاقية جديدة مع فحوى شبيه. السؤال الصعب هو معرفة إذا كان بالإمكان اعتبار أن السلوك اللاحق للشارقة، وبالأخص تصريحاتها بخصوص رغبة انضمامها إلى الإمارات العربية المتّحدة، بمثابة موافقة على اتفاقية جديدة كهذه.

Buderi and Ricart, Ibid (n.10) 636-665, 678-705 .

(٣٠) "لم تكن إيران بوضع يسمح لها الحصول على موقف إيجابي بخصوص انضمام البحرين، لكنها استلمت الموافقة الإيجابية من بريطانيا على توسيع رقعة السيادة الإيرانية على جزر متنازع عليها مقابل اعتراف إيران بالدولة الجديدة -الإمارات العربية المتّحدة" .

D. V. Streltsov (Ed.), *(Moscow, Aspect Press 2013) 272.

المنطقة المُحدّدة للإمارات في الجزر في العام ١٩٨٧ من خلال بناء منشآت مدنية وعسكرية، ومنع المعلمين الأجانب وبعض المواطنين الإماراتيين من الوصول إلى جزيرة أبو موسى ١٩٩٢، وقامت بمناورات عسكرية في جوار الجزيرة، ونصبت منصات صواريخ فيها، وأنشأت بلدية، إلخ.

٦ - الادعاءات الإيرانية الأخرى لا تستند هي أيضاً إلى القانون الدولي (التجاور (contiguity)[٣١]، الاحتلال العسكري (conquest)، الموقع الاستراتيجي للجزر، ضرورة الحفاظ على الأمن في الخليج، والتحليل الاشتقاقي اللغوي (etymological analysis). يعكس استخدام هذه الادعاءات عدم وجود نية حسنة، وعدم أهلية من قبل إيران. بالفعل، تملك جزر كيشم وسيري، هي أيضاً، أهمية استراتيجية، والأمن الإقليمي يجب أن يكون مسؤولية كل دول المنطقة، والكلمة "طنب" هي عربية، وتعني الحبل الذي يُستخدم في بناء الخيمة.

إيران هي إذن قوة احتلال عسكري، سيطرت على الجزر بالقوة، بانتهاك مبادئ عدم استخدام القوة، والوحدة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. هذا الاحتلال العسكري وجب أن يتوقف، وأن تقوم إيران بجبر الضرر.

إن أساس الملكية الذي تملكه الإمارات يستند إلى الاحتلال السلمي. حتى مرحلة استقرار حكم قبيلة القاسمي، لم تكن الجزر تحت أي إدارة منتظمة لأي دولة، والاحتلال الفارسي لم يدم إلا لفترة قصيرة، وحصل بعد صراعات داخلية في إيران وفي المنطقة، وعلى الرغم من ذلك، كان يتم، في كل مرة، طرد الفرس من الجزر. منذ القرن الثامن عشر، مارست الإمارات العربية المتّحدة مهام سيادية في الجزر مثل رفع العلم الإماراتي، والموافقة على منح امتيازات، وجباية الضرائب من الصيادين وجامعي اللؤلؤ، ومنح المواطنة، وتنظيم زيارة الموظفين، وبناء مساجد ومراكز جمرك ومستشفيات ومدارس، وغيرها. من الجدير بالذكر أن هذه الممارسة لم تلق أي معارضة من الدول بما في ذلك إيران، بل بالعكس فقد لاقت هذه الممارسات اعترافاً

(٣١) في قرار جزيرة بالماس ٤ إبريل ١٩٢٨، اعتبر القاضي M. Huber أن : " هذا المبدأ غير واضح في طبيعته وقابل للجدل فقد عبّرت حتى الحكومات لذات الدول، وفي ظروف مختلفة، عن مواقف مختلفة بخصوص فحواه". في قرار ١٦ مارس ٢٠٠١ حول رسم الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين، اعترفت محكمة العدل الدولية بجزر هوار بأنها تابعة للبحرين مع أنها قريبة جغرافيا من قطر.

واضحاً من بريطانيا في عدة مناسبات بحق قبيلة القاسمي في الملكية على الجزر، كما اعتبرت الجزر عربية في نصوص عديدة من الأرشيف البريطاني.

إن مفهوم "تثبيت أساس ملكية تاريخي" (Consolidation of historical titre)، كما صاغه الفقيه الفرنسي Charles de Visscher ، يُشدّد على "صيرورة" أو "عملية" امتلاك الأرض وليس على "الطريقة" التي تمّ بها امتلاكها: شروط الامتلاك هي الزمن، والسيطرة الفعلية، والموافقة الضمنية من قبل الدول الأخرى[٣٢]. بخلاف التقادم، يطبق هذا المفهوم على أقاليم لم تتبع سابقاً لدولة ما، وبخلاف الاحتلال السلمي تطبق ليس فقط على مناطق اليابسة بل أيضاً على المناطق البحرية.

المبحث الثاني
إطلالة على مقاربات حل النزاع

في هذا المطلب سنتوقف عند المقاربات التي طرحها القضاء والتحكيم الدولي لحل نزاعات مشابهة للنزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، كما سنتناول مقاربات أخرى أو بديلة لتوصيف النزاع.

المطلب الأول
الجهد القضائي الدولي في حل نزاعات مشابهة

الأسئلة التي يثيرها النزاع على الجزر الثلاث تم إثارتها في قضايا أخرى أمام المحاكم الدولية، ويمكن استخدام المواقف ذات الصلة لتوصيف النزاع الحالي.

(٣٢) "المصلحة العليا في استقرار الأوضاع الإقليمية من أجل النظام والسلم هي التي تفسر المكانة التي يشغلها موضوع رسم الحدود على أساس "سند ملكية تاريخي" في القانون الدولي والمرونة التي يطبق فيها هذا المبدأ. الاستخدام المستمر والذي هو الأساس لسند الملكية هذا ليس إلا مجموعة من المصالح والعلاقات التي تحمل في طياتها أثر إلحاق إقليم أو فضاء بحري إلى دولة ما. هذه المصالح والعلاقات ذاتها، المتغيرة حسب الحالة، وليس مرور فترة زمنية محددة، والتي لا يقّر بها القانون الدولي، هي التي تؤخذ، وبشكل مباشر، على يد القاضي لتحديد إذا كانت هناك فعلياً عملية تثبيت لملكية تاريخية".

Charles De Visscher, Theory and Reality in Public International Law (Princeton University Press, 1967) 209; Yushifumi Tanaka, 'Between Stability and Change: The Concept of Historical Consolidation of Title in the Acquisition of Territory' (2021) 68 Netherlands International Law Review 189.

١ - في قرار حكم من تاريخ ١٨ فبراير ١٩٧٧ الخاص بمضيق Beagle (الأرجنتين /تشيلي)، اعتبرت محكمة التحكيم أن مبدأ uti possidetis juris لا يُطبق في إقليم غير محدد السيادة res nullius ومفتوح على الاحتلال السلمي، لهذه لم تقرر الحقوق السيادية للأطراف بناء على هذا المبدأ لأنه تمّ تبديل ذلك بنظام قائم على اتفاقية ١٨٨١. علاوة على ذلك، استندت الأطراف على هذا المبدأ للمطالبة بذات المناطق قبل اتفاقية ١٨٨١.

٢ - في قضية الحدود الغربية الهندو-باكستانية (قرار تحكيم بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٦٨)، اختلفت الهند وباكستان على صحراء الران الكبير بعد استقلالهن في العام ١٩٤٧. ادعت باكستان أنها تحمي حقوق المسلمين في السِند الذي سيطر عليه البريطانيون في العام ١٨٤٣، وتصرفت بريطانيا هناك كدولة انتداب، ولا تملك ملكية الإقليم. كانت السِند ذات سيادة مقيدة تملك حقوقاً ضمنية، إذ لم تكن القرارات الإدارية البريطانية مطبقة لمدة قرن من الزمن. أعلنت محكمة التحكيم أن هذه المقاربة "تُدخل عنصر عدم الاستقرار في العلاقة بين الأمم التي خضعت لفترة طويلة للسيطرة الأجنبية"، وقامت بحل النزاع على أساس الآثار الفعّالة أو الفعالية الكولونيالية colonial effectivity مع الاخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الإدارة البريطانية للسند، وانعدام احتلال سلمي مستمر للران، كما تظهر الخرائط والأرشيف البريطانيان.

٣ - في قضية السيادة الإقليمية (قرار تحكيم بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٨) في النزاع بين أريتيريا واليمن على الجزر في البحر الأحمر. أثارت اليمن ادعاء ملكية الجزر على أساس أنها كانت ورثتها من مملكة بلاد اليمن ما قبل الفترة العثمانية. اعتبرت محكمة التحكيم أن عقيدة العودة Reversion، إلى الوضع القائم السابق لا يشكل جزءاً من القانون الدولي. العودة إلى الوراء غير ممكنة إذا كانت الملكية غير مستمرة. النظام القانوني للبحر الأحمر كان نظام مياه مشتركة res communis ، ربطت سكان ضفافه صلة وثيقة، وعاش هؤلاء دون أي إذن من الحكام أو دون أي تنظيم قانوني عام. هذا الوضع تلاءم حينها مع مفاهيم القانون الإسلامي الذي لا يعرف المبدأ الأوروبي "السيادة الإقليمية". في العام ١٩٢٣، تمّ وضع الجزر التي كانت ضمن الدولة العثمانية تحت سلطة أطراف اتفاقية لوزان، وأنتجت المادة ١٦ من هذه الاتفاقية نظاماً غير أكيد لهذه الجزر في انتظار قرار يخص مستقبلها.

لم تستطع محكمة التحكيم تطبيق الفعالية الكولونيالية، إذ أظهرت الوثائق أن الوضع متداخل ومتغير. بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع كل من اريتيريا واليمن المطالبة بشكل صريح بالجزر قبل ١٩٦٧ (تاريخ انسحاب بريطانيا). بالتالي، طبقت محكمة التحكيم معيار التجاور بمعنى أن الجزر القريبة من شاطئ دولة ما تعتبر تابعة لها، إذا لم تثبت دولة الشاطئ المقابل ملكيتها عليها. الاستنتاجات بخصوص ملكية الجزر المنفردة تمّ دعمها من خلال تحليل يستند إلى مبدأ uti possidetis قبل ١٩٢٣ وإلى الفعاليات الإدارية الكولونيالية بعد ١٩٦٧.

٤ - في قضية نتائج فصل ارخبيل شاغوس من جزيرة موريس (فتوى لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٩) تطورت الظروف التالية: حتى ١٩٦٥، حكمت بريطانيا شاغوس على أنه إقليم تابع لجزيرة موريس. في العام ١٩٦٤، باشرت بريطانيا بمفاوضات مع الولايات المتّحدة لإقامة قاعدة عسكرية في جزر شاغوس. وفق اتفاق لانكستر ١٩٦٥، قبلت السلطات في جزيرة موريس بانقسام جزر شاغوس مقابل تعويض مقداره ٣ مليون جنيه إسترليني وتفضيلات اقتصادية، ونص الاتفاق على عودة شاغوس إلى جزيرة موريس عند اختفاء الحاجة لقاعدة عسكرية. منحت بريطانيا الاستقلال فيما بعد لجزيرة موريس. في العام ١٩٦٦، أبرمت بريطانيا اتفاقية مع الولايات المتّحدة لتقدم لها جزر شاغوس لأسباب أمنية، بالإضافة إلى الالتزام بتوطين سكان شاغوس في جزيرة موريس. أصبحت جزيرة موريس مستقلة في العام ١٩٦٨. في الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٣، رحلّت بريطانيا سكان شاغوس وقامت بتعويضهم على ذلك. اعتبرت محكمة العدل الدولية أن قرار ١٥١٤، (إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة) بأنه ذو قيمة عرفية، ويفترض حق تقرير المصير التعبير الحر عن إرادة شعب ما، والحق في الوحدة الإقليمية، كل انقسام على يد القوة الانتدابية أو ذات الوصاية لجزء من الإقليم والذي لا يستند إلى التعبير الحر لهذه الإرادة ينتهك بالنتيجة حق تقرير المصير. لم يستند انقسام شاغوس إلى هكذا تعبير عن الإرادة؛ لذا فإن التحرر الوطني لجزيرة موريس لم يُكتمل قانونياً في العام ١٩٦٨.

٥ - في قضية رسم الحدود البحرية والمسائل الإقليمية (قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠١) درست المحكمة النزاع بين قطر والبحرين فيما يتعلق بمناطق زوبارا وجزر خطار. فيما يخص زوبارا، أكدت المحكمة على سيادة قطر،

إذ أشارت إلى أنه في اتفاقية ١٨٦٨ أدانت كل من بريطانيا وشيوخ البحرين وقطر محاولات شيخ البحرين السابق بامتلاك زوبارا. فيما بعد، لم يمارس شيوخ البحرين أفعالاً سيادية على زوبارا بينما سيادة قطر تم تعزيزها. تؤكد اتفاقيات ١٩١٣ و١٩١٤ ورسائل الموظفين البريطانيين موقف بريطانيا في هذا الموضوع. العلاقات الشخصية بين شيخ البحرين وقبيلة النعيم غير مهمة هنا؛ لأنه لا يوجد أي دليل بأن هذه القبيلة مارست السيادة باسم شيخ البحرين. فيما يخص جزر الهوار، رجعت المحكمة إلى قرار حكومة بريطانيا في العام ١٩٣٩، الذي اتخذ بناء على طلب قطر، ويقّر بأن الجزر تابعة للبحرين. رفضت المحكمة ادعاءات قطر بأن أساس ملكيتها الأصلي يسود على فعاليات إدارية كولونيالية خاصة بالبحرين. في رأيهم المخالف، اعتبر القضاة بجاوي ورانجيفا وكوروما أنه من المحزن ألا تأخذ المحكمة بالاعتبار أهمية الجزر، الإطار التاريخي، ومعيار التجاور (تتواجد الجزر في المياه الإقليمية لقطر).

من القرارات أعلاه يمكن استنباط الاستنتاجات التالية:

أولاً، فعاليات إدارية كولونيالية هي مهمة، وذات صلة، إذا كانت متجانسة، وتستند إلى أدلة أخرى مثل أفعال الدولة الوصيّة، الاتفاقيات الدولية، والاعترافات.

ثانياً، السيطرة الكولونيالية، والأفعال التي أنجزت خلالها، تحمل أبعاداً قانونية، وتستطيع أن تلغي وتخلق وتثبت ملكية إقليمية.

ثالثاً، المرجعيات للملكية تحمل أهمية قانونية وتستطيع أن تلغي أو تؤكد الملكية.

رابعاً، المرجعيات السابقة للسيطرة الكولونيالية ليست بلا أهمية.

خامساً، معيار التجاور لا يمكن تطبيقه إلا في حالة انعدام معايير أخرى.

سادساً، الأقاليم التي تخضع للوصاية لها الحق في الوحدة الإقليمية، أي، في الحفاظ على الإقليم كما هو ما قبل الاستقلال.

سابعاً، الاتفاقيات التي أبرمت على يد الأقاليم تحت الوصاية قبل الاستقلال وتتضمن تغييراً في الإقليم يمكن أن تعد غير قانونية؛ لأنها تتعارض مع حق تقرير المصير (في هذه الحالة فمذكرة التفاهم غير قانونية). كل هذه الاستنتاجات بمفردها أو بمجملها يمكن أن تستخدم لتبرير سيادة الإمارات العربية المتحدة على الجزر المتنازع عليها.

المطلب الثاني
مقاربات أخرى لتوصيف النزاع

هناك مقاربات أخرى لتوصيف النزاع (ونزاعات أخرى شبيهة) تتجاهل آثار السيطرة الكولونيالية وتستند إلى اعتبارات أخرى. لكن نتائج تطبيق هذه المقاربات لا يتناقض مع النتائج التي توصلنا إليها من خلال المقاربة الرئيسية (إعادة التأكيد على سيادة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث). هناك احتمال ضئيل أن تلجأ المحاكم الدولية لتطبيق هذه المقاربات الأخرى، لكن يمكن أن يتم الاستعانة بها، كأدوات توجيهية في المفاوضات. لهذا، لا بد من فهمها على المستوى النظري.

تهتم المقاربة الأولى بالحقوق التاريخية، التي يمكن إسنادها لأفعال الدول والأفراد. نظرياً، هذه المقاربة قد تستند إلى مبدأ حق الأمم بتقرير مصيرها، مع هذا، اعتبرت هذه المقاربة بأنها في تناقض مع القرارات القضائية الدولية التي تركز على أفعال القوى السيادية، وتمّ رفضها في قرار التحكيم بخصوص بحر الصين الجنوبية، بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٦[٣٣]. تقدم هذه المقاربة بعض الأفضلية لموقف الإمارات إذ بالإمكان الاستعانة بالهوية العربية لقبيلة القاسمي في بندر لنكه وفي الساحل الجنوبي. علاوة على ذلك، وحتى اليوم نسبة مهمة من سكان إقليم هرمزغان الذي تقع فيه الجزر هم عرب. من ناحية أخرى، فإن مسألة بداية تواجد السكان العرب في الساحل الشمالي هي مسألة غير قابلة للنقاش تقريباً، بينما مسألة العلاقة بين أولئك السكان والسلطة العامة أو الإدارة المركزية هي مسألة عليها الكثير من التساؤلات وقابلة للنقاش. حتى القرن التاسع عشر المجموعات التي عاشت في ضفاف الخليج تعاطت مع بعضها بعضاً أكثر من تعاطيها مع المراكز الإدارية في بلاد الفرس أو في شبه الجزيرة العربية، واعتبر الخليج الفارسي وجزره بحيرة مشتركة[٣٤].

(٣٣) من أنصار هذه المقاربة هو أ. كارتي الذي يستعين بكتابات كارل شميت :"تاريخياً، تشغل أمة ما فضاء جغرافياً معيناً، وقد قامت بذلك منذ زمن طويل، وتعتبر أن هذا الإقليم هو ملكيتها وأنه وطنها. الدولة في هذه الحالة ما هي إلا مجرد بنية يقيمها الشعب من أجل إدارة أموره". نستنتج من ذلك ما يلي: أن أساس الملكية هو وجود الشعب في وطنه، المعنى التاريخي للإقليم بالنسبة لهذا الشعب، فعاليات الأفراد تدعم هذا المعنى التاريخي، بينما الاعتراف أو عدم الاعتراف من قبل المجتمع الدولي غير ذي صلة".

Anthony Carty, 'Carl Schmitt, Nomos of the Earth, and the Question of Historic Title in International Law' (2019) 7:2 The Korean Journal of International and Comparative Law 135.

(٣٤) Schofield, Ibid (n.11) 178.

المقاربة الثانية تنص على تجاهل الأفعال التي أنجزتها الدولة الوصيّة (مقاربة العودة إلى الوراء)، هذا ما دعمته باكستان في قضية الحدود الهندو-باكستانية، واليمن في قضية السيادة الإقليمية. لقد أشارت المحكمة، وبحق، في قرارها في قضية الحدود الهندو -باكستانية إلى أن تطبيق هذه المقاربة صعب وقد يُدخل عنصر من عدم الاستقرار في العلاقة بين الأمم. بالفعل، قد يعني عدم الأخذ بالاعتبار أفعال السلطات البريطانية أنه تحليل للقضية من خلال العودة إلى وضع القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو وضع غير مستقر وغير واضح. فقد تعرضت بلاد فارس للاحتلال من قبل الأفغان، وتنافست ثلاث قوى أوروبية على المنطقة، وهي البرتغال وبريطانيا وهولندا، وسيطرت قبيلة القاسمي على الخليج الفارسي، لكن مكانتها السياسية كانت غير واضحة (طُلب منها الولاء إلى بلاد الفرس وإلى الإمبراطورية العثمانية)، وبعض المستعمرات كانت مستقلة عن هذه السيطرة. علاوة على ذلك، لا يوجد أي دليل مقبول على تبعية الجزر إلى الكيانات السياسية في حينه.

المقاربة الثالثة تشير إلى التجاور كما تم تبريره في قرار ١٩٩٨ الخاص بالسيادة الإقليمية، وفي الرأي المخالف للقضاة بجاوي ورانجيفا وكوروما في قرار ٢٠٠١ الخاص بالنزاع بين قطر والبحرين. وفق هذا المفهوم فهناك دعم وافتراض تطبيق سيادة الدولة التي تقع الجزر في مياهها الإقليمية. هذا الافتراض يمكن أن يطبق أيضاً على مناطق أخرى غير المياه الإقليمية، بالأخص إذا ترافق مع أدلة أخرى، حتى وإن كانت غير مباشرة للملكية. يستبعد تطبيق هذا المفهوم أولوية الحقوق التاريخية والاحتلال السلمي من الجدل. ويمكن أن يتضمن التوزيع المنصف للمناطق البحرية، والاستخدام الفعال للمضائق وأمن الدول الساحلية أفضل من العودة إلى أساس قديم للملكية (وبالتالي يلبي شروط النظام والعدالة).

يبرر هذا المفهوم مطالبة إيران بطنب الكبرى والصغرى بسبب تجاورهن لساحلها. أما جزيرة أبو موسى فهي قريبة من جزيرة سيري الإيرانية (٤٥كم) لكنها أقرب إلى الجرف القاراتي (Continental Shelf) الإماراتي (٦٠). قد يشكل هذا الحل تسوية مقبولة من الطرفين. لكن تحقيقه يمر من خلال المفاوضات المباشرة وليس من خلال المحاكم الدولية، ويجدر القول، إنه لضمان حصول المفاوضات أصلاً لابد من تدخل دول ثالثة. وهناك مكانة خاصة لروسيا فهي في موقع مفضل لأخذ المبادرة: تعاونها مع الدولتين يمكن أن يتحول إلى امتياز مهم. كما، لا بد من التنويه إلى أن

التنافس بين إيران والدول العربية هو تطور حديثٌ، وأساسه التاريخي ضعيف، وله علاقة بالاعتبارات الخارجية بصورة أكبر من الاعتبارات الإقليمية[٣٥].

الخاتمة

يجد القانون الدولي المستمد من التجربة الأوروبية صعوبة في ترسيخ جذوره في الشرق الأوسط. ويعتقد أنصار "نظرية العالم الثالث للقانون الدولي" أن هذا الوضع يرجع إلى طبيعته أو بنيته الاستعمارية، ويدعون إلى منح الدول الآسيوية حقوقاً مشاركة أكبر في هذا المجال. فالديناميات السياسية في المناطق غير الأوروبية تختلف عن الديناميات السياسية في أوروبا، بشكل أن المقاربة التي تنص على تبرير وتثبيت حق في ملكية إقليمية بالاستناد إلى القانون الروماني أو من خلال تحليل الآثار الفعالة للسيطرة الكولونيالية (colonial domination) قد تفشل أو تقود إلى نتائج غير معقولة.

إن العوامل الأساسية التي تجعل التوصيف صعباً هي كالآتي: أولاً، تأثير الكولونيالية على رسم الحدود، مما يجعل الحدود التي ترسم وفق مبدأ uti possidetis غير عادلة. ثانياً، عدم استقرار البنى السياسية وعدم تلاؤمها مع المعايير الغربية للدولة يجعل من الصعب تقييم الآثار الفعالة للسيطرة الكولونيالية. ثالثاً، وجود مطالب تاريخية تتعارض مع الوضع القائم الذي تم تشييده في الفترة المعاصرة. رابعاً، الوضع الإثني الخاص الذي يتميز بانعدام مناطق استيطانية واضحة بمعنى الهوية غير الواضحة للمجموعة السكانية. خامساً، عجز السلطة القانونية الإقليمية والشخصية الذي يتضمن وجود أقاليم غير محددة سيادياً. سادساً، نمط عمل المعايير الخاصة بالقانون الإسلامي والتي تشكل أنظمة لا تتلاءم مع أنظمة القانون الدولي.

من نتائج هذه الدراسة هو أن أثر السيطرة الكولونيالية لا يكمن فقط في مقترحات التسوية للنزاع، بل يمتد إلى التعامل المختلف مع منطقة الشرق الأوسط من ناحية تطبيق القانون الدولي؛ لذا من الضروري فك القانون الدولي من بنيته الاستعمارية والتي تتطلب تطوير مقاربات جديدة تتضمن تحليلاً عميقاً للأطر التاريخية والثقافية والإثنية وللوضع الجغرافي وللاعتبارات الجيوسياسية وغيرها.

---

(٣٥) انظر: وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠، (مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، ٢٠١١).

Bernard Hourcade, L'Iran et le monde arabe : une rivalité dépassée ? (2016) 1 :160-161 Hérodote 337.

ومن التوصيات التي يمكن توجيهها بالاستناد إلى هذه الدراسة هي: أولاً إلى المجتمع الأكاديمي العربي، إذ يجب على هذا المجتمع أن يتخلى عن الاستراتيجية المعتادة المتمثلة في تجاهل واقعه الخاص والتوجه باستمرار نحو التقاليد الغربية، وتطوير القانون الدولي وتفسيره وتطبيقه بمرونة أكبر، مع مراعاة خصوصيات التقاليد والمؤسسات السياسية المحلية. في بعض الحالات، سيتطلب ذلك صياغة أو إنشاء قانون خاص؛ وفي حالات أخرى، يكفي صياغة المفاهيم العربية الأصلية بلغة القانون الدولي الحديث (هذا هو التكتيك الذي تستخدمه الصين عندما تعرّف بحر الصين الجنوبي على أنه مياهها التاريخية، وتعرف التبت على أنها إقليم تمارس عليه سيادتها منذ فترة طويلة). لا يتعلق الأمر بالتخلي عن القانون الدولي الحديث، بل بإثرائه ومراعاة مجموعة أوسع من الظروف عند وضع المؤهلات القانونية.

وثانياً، يعتبر الباحثان أن هذه الدراسة تثير أسئلة مهمة لأبحاث قادمة، ومن هذه الأسئلة ما يلي: ١) كيف يتم التعبير عن السيادة والتبعية الشخصية (الولاء) (ما إذا كانت الروابط الشخصية – بين الشيوخ والعامة التابعين، بين الشاه والقاسمي – يمكن أن تكون أساساً للاعتراف بالسيادة الإقليمية)؛ ٢) ما هي خصوصيات الاستيلاء على الأراضي التي لا مالك لها في الجزيرة، وبشكل أعم، ما هي خصوصيات الألقاب الإقليمية في الشرق الأوسط; ٣) ما إذا كان نظام الملكية المشتركة يمتد إلى الجزر الخاصة في الخليج الفارسي والبحر الأحمر أم أنه يقتصر على الأراضي البحرية؛ ٤) ما هي الخصوصيات القانونية للعلاقات بين إيران (الإمبراطورية الفارسية) والعالم العربي.

قائمة المراجع

- Allain J, 'Orientalism and International Law: The Middle East as the Underclass of the International Legal Order' (2004) 17:2 Leiden Journal of International Law 391.
- Galeeva D, 'Russia's Balancing Act across the Gulf' (Gulf International Forum, 12 October 2023) <https://gulfif.org/russias-balancing-act-across-the-gulf>
- Streltsov, D. V. (Ed.), *Territorialniy vopros v afro-asiatskom mire [Territorial issues in Asia and Africa]*. (Moscow, Aspect Press, 2013).
- Al-Alkim, H.H. 'The Islands Question' in Potter, L.G., Sick, G.G. (eds) *Security in the Persian Gulf: Origins, Obstacles and the Search for Consensus* (Palgrave Macmillan, New York, 2002) 155.
- Al Mazrouei N.S. *Disputed Islands between UAE and Iran: Abu Musa, Greater Tunb, and Lesser Tunb in the Strait of Hormuz* (Gulf Research Centre Cambridge, Oct. 2015).
- Al-Nahyan S. Z. Khalid, *The Three Islands: Mapping the UAE-Iran Dispute (*London, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies (RUSI), 2013).
- Al-Roken M.A, 'Dimensions of the UAE-Iran Dispute over the Three Islands' in I. Al-Abed, P. Hellyer (eds), *United Arab Emirates: A New Perspective* (London: Trident Press, 2001) 179.
- Natheir Abbas Ameen and Majli Cheyad Abdulla Duaa, 'The Position of the Sultanate of Oman regarding the Three Arab Islands: Abu Musa, The Greater Tunb et the Lesser Tunb' (2022) 19:2 Pal. Arch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology 176.
- Valadani Ja'afari Asghar, 'Les fondements historiques et juridiques de la souveraineté de l'Iran sur les iles Tunbs et Abu-Musa' (2015) 6 :2 Revue Iranienne des Affaires Etrangères 155.
- Buderi L.O. Charles et Ricart T. Luciana, *The Iran-UAE Gulf Islands dispute. A journey through international law, history and politics* (Leiden, Brill Nijhof, 2018).
- Carty A. 'Carl Schmitt, Nomos of the Earth, and the Question of His-

toric Title in International Law' (2019) 7:2 The Korean Journal of International and Comparative Law 135.

- Roshandel J. 'On the Persian Gulf Islands: An Iranian Perspective' in L.G Potter, G.G. Sick (eds), 135.
- Schofield R.N. 'Anything but Black and White' in L.G Potter, G.G. Sick (eds), *Security in the Persian Gulf: Origins, Obstacles and the Search for Consensus* (New York, Palgrave, 2002)171.
- Tanaka Y. 'Between Stability and Change: The Concept of Historical Consolidation of Title in the Acquisition of Territory Revisited' (2021) 68:2 *Netherlands International Law Review* 189
- De Visscher Ch, *Théorie et réalité en droit international public* (Princeton University Press, 1967) .
- Tandon V, 'Iran, UAE, and International Law: A Tumultuous Timeline' in D. Kelkar et al. (eds) *Compendium of Issues of Land (*The Centre of Middle East Studies, 2021) 42.
- Hourcade Bernard, 'L'Iran et le monde arabe : une rivalité dépassée? (2016) 1: 160-161 Hérodote 337.

- عبد الحي، وليد، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠ (الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١١).

The Dispute between Iran and the United Arab Emirates over the Islands in the Strait of Hormuz: Problems of Legal Characterisation

Dr. Vladislav Tolstykh *

Dr. Joni Aasi**

Abstract:

Objectives: The study of the dispute between Iran and the United Arab Emirates over the islands of Abu Musa, Greater Tunb and Lesser Tunb highlights the geopolitical dynamics, cultural and ideological tensions, and economic competition that characterise this region. The **approach** adopted is analytical. The authors meticulously trace the history of the conflict, the positions of the stakeholders, and the legal approaches. They then propose solutions to resolve it. Iran claims to have owned these islands for thousands of years, referring to British documents and maps. Iran also questions the Arab occupation of the islands during the 19th and 20th centuries. The United Arab Emirates disputes these positions, citing the peaceful occupation by the Qassimi tribe and the concept of historical roots. **Results:** This study shows that the position of the United Arab Emirates is solid according to contemporary international legal theory and international courts. Other approaches, without consideration of colonial rule, could lead to different conclusions. The 'Principle of Contiguity' is an approach to a settlement that would meet the requirements of peace and order in this region. In **conclusion**, it appears that the political dynamics at work in non-European regions do not reflect those of the European continent. This disparity calls for the implementation of new legal approaches to resolving territorial disputes.

Keywords: Arab-Iranian relations, international law, international courts, Persian Gulf, regional conflicts.

* Vladislav Tolstykh, Doctor of Science in Law, Professor, Department of International Law, MGIMO, of the Ministry of Foreign Affairs of Russia, and Leading Researcher in the Institute of Oriental Studies of the Russian Academy.

Email: Moscow. vlt73@mail.ru

** Professor of International Law and Political Science at An-Najah University. He has held several senior academic positions, including Dean of the Faculty of Law and Director of the UNESCO Chair for Democracy and Human Rights.

Email: joni.aasi@najah.edu

- Submitted: 16/4/2024, Accepted: 21/10/2024.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 499

فلاديسلاف تولستيخ، أستاذ في قسم القانون الدولي، MGIMO التابع لوزارة الخارجية الروسية؛ معهد الدراسات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، موسكو، روسيا.

vlt73@mail.ru

جوني عاصي، أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. شغل سابقاً منصب عميد كلية الحقوق ومدير كرسي اليونسكو للديمقراطية وحقوق الإنسان.

joni.aasi@najah.edu

للاستشهاد:

تولستيخ، فلاديسلاف. عاصي، جوني. (٢٠٢٥). النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الواقعة في مضيق هرمز: إشكاليات التوصيف القانوني. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٤٩ (٤)، ٤٧١-٤٩٩.

To Cite:

Tolstykh, Vladislav. Aasi, Joni. (2025). The Dispute between Iran and the United Arab Emirates over the Islands in the Strait of Hormuz: Problems of Legal Characterisation. *Journal of Law, Kuwait University, 49*(4), 471-499.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Dispute between Iran and the United Arab Emirates over the Islands in the Strait of Hormuz: Problems of Legal Characterisation

Dr. Vladislav Tolstykh
Dr. Joni Aasi

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

No. 4 - Vol. 49

Jamada II 1447 - December 2025